الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد، وتشترك، في ترقية البلاد، على ان يكون ذلك خاضعاً، دونها، لمراقبة الادارة»[٧٣]. وفي الصك ذاته، «يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة لهذا الغرض، ويتوجب على ادارة فلسطين، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالي الاخرى، ان تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة، وان تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية... حشد اليهود في الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية»[٧٤]. ويوجب صك الانتداب، أيضاً، ان تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية. ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص «تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم»[٧٥]. وفي هذا الصك، «يمكن لادارة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية... على ان تقوم هذه الوكالة بانشاء أو تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة»[٧٦]. كما أوجب الصك أن «تكون الانجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين»[٧٧]. هذا فضلاً عن المزايا التي اعطاها للدولة المنتدبة، ولحلفائها، ولاعضاء عصبة الامم، مما نصت عليه مواد الصك الاخرى.

وما ان صادق مجلس عصبة الأمم على هذا الصك حتى وجه الوفد العربي الفلسطيني، في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٢، احتجاجه على قرار المصادقة غير العادل. ونص احتجاج الوفد: «ان الشعب العربي لا يستطيع ان يقبل انتداباً يهب وطنه للصهيونية ويحرمه من حقه الطبيعي في الاستقلال»[٧٨]، دون ان يقول ان هذا الشعب يرفض الانتداب بالمطلق. وبهذا الاحتجاج، اختتم الوفد نشاطاته في لندن، ثم حزم حقائبه وعاد الى البلاد، ونشر، في يوم عودته، بياناً في الصحف البريطانية قال فيه: «ان عودتنا الان الى بلادنا لا تكون قاطعة لحبل الود والموالاة المؤسسة قديماً، والمؤيدة حديثاً، بيننا وبين الشعب [البريطاني]»[٧٩]. كان الوفد، اذاً، لا يزال، حتى لحظة وجوده الاخيرة في لندن، ملتزماً بالخطة التي ابتدأ بها قبل ذلك بعام كامل.

رفض الانتداب مع بقاء الرغبة في التعاون؛ وفود جديدة للتفاوض

غير ان الذي لم ينقطع، بالفعل، لم يكن حبل الود الذي اشار اليه بيان الوفد الاخير في لندن، فهذا الحبل لم يصدر عن بريطانيا الامبريالية في أي وقت من الاوقات، ما يدل على انها أمنت بوجوده، بل كان رغبة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في التعاون مع بريطانيا؛ ذلك ان هذه الرغبة هي التي لم تنقطع، حقيقة، على الرغم من كل شيء: الاحتلال ووعد بلفور وصك الانتداب وتولية الوكالة اليهودية فيه صلاحيات دولة داخل دولة.

وحتى في جو السخط اللاهب الذي أجّجه فشل مهمة الوفد واصدار الكتاب الابيض والمصادقة على صك الانتداب، لم تصل هذه القيادة الى حد اعلان القطيعة مع بريطانيا. وقد رأينا كيف جرى التعبير عن رفض الانتداب المقترن بوعد بلفور بليونة اريد لها ان لا تقطع حبل ود مفترض.

ثم لم يلبث ان عقد، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٢٢، المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، وكان أوسع تمثيلاً لشعب فلسطين العربي من أي مؤتمر سبقه[٨٠]، فاتخذ مجموعة من القرارات كان من بينها، وليس أولها، «تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين»[٨١]؛ كما كان من بينها قرارات برفض السياسة الصهيونية وحظر اي تعاون مع الصهيونية. اما بالنسبة الى بريطانيا، فان المؤتمر لم يقرر مقاطعتها، بل قرر تأسيس مكتب عربي في لندن[٨٢] يتولى متابعة النشاطات التي ابتدأها الوفد